الاشتراكية .. أو مجتمع الكفاية والعدل

« الاشتراكية » هى العنصر الثالث فى « الشعار المثلث » الذى اتخذه الثوريون لأنفسهم .. ولن أناقشهم هنا فى المدلول « الأيديولوچى » للاشتراكية .. وإنما أناقشهم فيما ادّعوا هم أنه هدف الاشتراكية .. وأنها الوسيلة اللازمة والوحيدة والحتمية للوصول إليه ، وهو : إقامة مجتمع الكفاية والعدل .

مجتمع الكفاية والعدل ..الذى ضحّوا من أجله بـ « الوحدة » وصادروا باسمه « الحرية » ؟

هل زاد الإنتاج ، واتسعت قاعدته ، وتحسنت نوعيته ، وتعددت فروعه ، بحيث أصبح يشبع الحاجات الأساسية لكل فرد ، ويغطى المتطلبات المهمة للدولة ؟

يقول « الميثاق » فى بابه الخامس :

« إن الاشتراكية هى إقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص ، مجتمع الإنتاج ومجتمع الخدمات » .

وعلى أساس هذا المفهوم للاشتراكية نريد أن نسأل دعاتها وأنصارها من الحكام الثوريين فى بلادنا العربية :

هل أقاموا حقيقة هذا المجتمع المنشود ؟

ثم هل نال كل مواطن نصيبه العادل من الثروة الوطنية ؟ هل ذابت الفوارق بين الطبقات بعد القضاء على الطبقة المستغلة من الرأسمالية ومن الإقطاعيين ؟

هل تهيأت - حقاً - الفرص المتكافئة للمواطنين جميعاً ، فوجد كل عاطل عملاً مناسباً ، وكل عامل أجراً عادلاً ، وكل جائع غذاءً كافياً ، وكل مشرد مأوى واقياً . وكل مريض علاجاً ميسّراً ، وكل ذى موهبة مكاناً ملائماً ؟

هل نقل الاشتراكيون العرب مجتمعاتهم من الاعتماد على الاستيراد إلى الاكتفاء الذاتى ؟ هى أصبح المجتمع فى ظل الاشتراكية مجتمعاً صناعياً قوياً قادراً على حماية نفسه بنفسه ، واستغلال خيراته المذخورة والمنشورة ؟

وبعبارة موجزة : هل حقق الاشتراكيون الثوريون العرب مجتمع الكفاية والعدل ، الذى نصبوا أنفسهم لإقامته ؟

سندع الوقائع هنا تتكلم ، كما تكلمت عن الوحدة والحرية ، ولن نستدعى أحد للشهادة بهذه الوقائع غير ثورى ، وغير اشتراكى ، وغير تقدمى ! فقد التزمنا أن يكون الشهود على الاشتراكية من أهلها .

ومن سوء حظ الاشتراكيين الثوريين أنهم كثيراً ما يختلفون ويختصمون ، ويعدو بعضهم على بعض . وفى هذا فرصة لظهور كثير من المآسى والمهازل والفضائح المستورة عن أعين الجمهور .

* *

● الاقتصاد السورى فى عهد الاشتراكية :

فى سوريا البعث ، نجد كبار البعثيين ينددون بسوء الوضع الاقتصادى الذى انتهى إليه البلد الذى ظل طوال تاريخه عامراً بالخيرات ، حافلاً بالنشاط .

يقول صلاح البيطار : « لقد أصبح الاقتصاد السورى على شفا الهاوية » .

ويقول خالد الحكيم ونذير النابلسى ، وهما من الزعماء النقابيين البعثيين فى بيان لهما :

« إن الوضع الاقتصادى فى سوريا وضع خانق لانعدام الاستقرار وبسبب نزوح الكفاءات والخبرات الفنية ، وتهريب رؤوس الأموال ونزوح عدد كبير من العمال السوريين إلى الأردن ولبنان والدول العربية الأخرى بحثاً عن العمل وهرباً من الاضطهاد والتعذيب .

« إنه لم تقم فى سوريا منذ عام ١٩٥٨ أية مصانع ذات قيمة كبيرة أو أهمية

ملموسة ، بل إن المصانع الحالية الكبيرة قامت منذ عهد الاستقلال وحتى عام ١٩٥٨

« إن المصانع والمشاريع التى أممت لم يقبض أصحابها أثمانها . ولهذا فإن أى متمول سورى مهما كانت ماليته يمتنع الآن عن المساهمة فى أى مشروع جديد مما سبب تردى الأوضاع الاقتصادية .

« إن الحل الصحيح والسليم لإنهاء الوضع السورى المضطرب ، هو العودة إلى الشرعية وإجراء انتخابات تعبر عن إرادة الشعب السورى وعن أهدافه فى البناء والإعمار والسياسات السليمة ، وبذلك تعود الحياة الطبيعية إلى سوريا .

« إن الوضع الحالى وما يترتب عليه وضع يؤدى إلى التخريب ، تخريب الاقتصاد ، وتخريب الجيش ، وتفكك الحياة السورية .

« إن الاستعمار والصهيونية اللذين تهاجمهما إذاعة دمشق يومياً لا يمكن أن يُحدثا من التخريب ما يحدثه حكام دمشق فى الوقت الحاضر فى جميع المؤسسات العسكرية والاقتصادية والعمالية والشعبية فى سوريا » .

ويقول مطاع الصفدى ، وهو يسارى ثورى من مقال له فى مجلة « الحوادث » - بيروت ٢٣ سبتمبر ١٩٦٦ :

« إن تجربة حكم حزب البعث ، خلال السنوات الثلاث الماضية ، لم تفشل فقط بل دمرت سوريا ، وكادت تقوِّض دعائم وجودها .. ولقد وصل هذا التدمير إلى حد تفتيت الوحدة التاريخية لقاعدتها البَشرية .. هنالك إجماع على أن سوريا تعانى اليوم لحظة التقرير النهائى : إما أن توجد وإما أن تزول .

« الاقتصاد السورى منهار ، القوانين آخر ما له سُلطة على الحاكمين والمحكومين ، الفقر والفشل « الاشتراكى » فى المعامل والمصانع والدوائر .. وهكذا ، حتى تكاد الصورة تظلم كلها ، وجميع الفئات تتفق على أن البلد لم يعد يحيا حياته الطبيعية ، وأن كل شىء فيه ، بديهيات الحياة العادية ،

أصابها اهتزاز مريض .. ويأتيك من دمشق مَن يقول لك : إن شعب دمشق يكاد يصبح غريباً لاجئاً مضطهداً فى وطنه » .

* *

● الاقتصاد المصرى فى ظل الاشتراكية الثورية :

وفى مصر نجد الأرقام الرسمية المتعلقة بالإنتاج الزراعى تشير إلى زيادة ٢٨٪ من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٢ و ١٥٪ من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ (مقابل الـ ٣٪ التى توقعتها الخطة الخمسية ١٩٦٠ - ١٩٦٥) .

ومعنى هذا أن نسبة الزيادة فى سنوات ما قبل قوانين يوليو١٩٦١ أكبر مما بعد هذه القوانين بنحو الضعف .

على أن بعض المعلقين [١] يشك فى هذا التقدير أيضاً ، قائلاً : إن هذا يبدو اعتباطياً إذا ما أخذنا بعض نقاط الارتكاز الأخرى ، التى هى أقل شمولاً ، لكنها تميل بوضوح لتكذيب هذه الأرقام .

فالإنتاج القطنى هو « المؤشر » الأحسن إيماء إلى النزعات الحقيقية للإنتاج الزراعى .. ويمكن تقدير هذه النزعات بمقارنة رقم الإنتاج فى مطالع هذا القرن ، مع رقم الإنتاج أثناء سنوات النظام الأخير .. وذلك كما يلى :

فى سنة ١٩١٣ = حوالى ٨ ملايين قنطار .

١٩٦٦ - ١٩٦٨ = أقل من ٩ ملايين قنطار .

إذن ، فإن الإنتاج قد ظل فى المدى الطويل راكداً .

غير أن زيادة استيراد القمح تنبىء بشكل مباشر عن مدى قدرة الإنتاج على تلبية حاجات البلاد .. هذه الزيادة تكاد لا تُصدَّق .. فقد انتقلت الاستيرادات من

---

(١) محمود حسين الماركسى المادى فى كتابه « الصراع الطبقى فى مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٠ » - نشر دار الطليعة - بيروت ، ص ٢٢٨ . ونحن نأخذ منه الوقائع لا التحليل .

. . . ر. ١٥ طن سنة ١٩٥٥ ، إلى . . . ر. . ٣ سنة ١٩٥٦ ، وأخيراً إلى ثلاثة ملايين طن سنة ١٩٦٧ [١] .

أى إن استيراد القمح من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧ قد تضاعف عشر مرات .

هذا يعنى أن إنتاج الحبوب لم يعرف فى الواقع خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة إلا تقدماً محدوداً جداً .

والخلاصة أننا نستطيع القول بأن معدل النمو الحقيقى فى الإنتاج الزراعى لم يستطع أن يتجاوز ٢٪

أما فيما يتعلق بسرعة العطب البنيوية فى الإنتاج الزراعى ، فإنها موجودة كلها فى هذا الرقم : فى ١٩٦٧ - ١٩٦٨ أصبحت قيمة الواردات الغذائية موازية تقريباً لصادرات القطن ، إذن فإن بنية الإنتاج الزراعى تسمح لنا - بعد خمس عشرة سنة من الثورة - أن نعوِّض حاجاتنا الغذائية الحيوية لا غير ، بمحصولنا الرئيسى المُعَد للتصدير ، فأين هو مجال « الطفرة الصناعية » ؟

---

(١) كتبت « الأهرام » فى ١٩٦٦/٨/٢ تقول :

« أمامنا فى العام القادم موضوع القمح ، وكيف أننا نحتاج إلى مائة مليون دولار لاستيراد الكميات اللازمة للاستهلاك المحلى منه ، وأثر دفع هذا المبلغ الضخم على مشروعات التنمية .

ما هو دور الشعب فى مواجهة هذا الموضوع ؟

إننا فى حاجة إلى أن يكون تصرفنا تجاهه تصرفاً ثورياً (!!) علينا أن نحدد كميات الخبز التى نأكلها ، وعلينا أن نقبل على الخبز المصنوع من الذرة ، وعلينا أن نكافح أبواب التبذير فى استهلاك الخبز ، سواء فى تخزين الدقيق أو فى استهلاكنا المنزلى » !

ومعنى هذا أن القوت اليومى للشعب لم يتوافر إنتاجه فى بلد سمته « الزراعية » واضحة على مدى القرون وغدا اعتماده فى قوته على الاستيراد ، وكم كانت محنة قاسية يوم توترت العلاقات مع الأمريكان ، فأمسكوا عنا قمحهم ، فلجأنا إلى الروس ، مما جعل اعتمادنا عليهم أكبر فى السلاح والغذاء ، وبالتالى جعل نفوذهم فى ديارنا أقوى . ترى ماذا كان يحدث لو لم يكن من مصلحة الروس إسعافنا فى ذلك الحين ببيع القمح لنا ؟

وعلى هذا ، نجد أن إنجازات النظام الزراعية ، متخلفة - كماً وكيفاً - عن إنجازات اقتصاد اشتراكى (كالصين) .. وعن إنجازات اقتصاد رأسمالى (كاليابان) .. وحتى عن كثير من البلدان المتخلفة .. والمردودات الزراعية المصرية هى أوفى بكثير مما يمكن أن تكون عليه حتى فى إطار الاستثمار الرأسمالى .

وتكثيف الزراعة ، و « العقلنة » الرأسمالية ، يرزحان أساساً فى قيود السلطة اللاعقلانية (محاولات رى الصحراء فى « مديرية التحرير » أو « الوادى الجديد » التى انتهت بالفشل .. لأنها لا تهتم بحماس العمال ، وتستند على مسئولين فاسدين لا يفكرون فى غير الإثراء) .. يضاف إلى ذلك تبذير الماء (ماء الرى) ، وخصوصاً من قِبَل الأغنياء ، وتنظيف القنوات غير المنتظم بواسطة مؤسسات تعود لمالكين مرتبطين بالمسئولين عن « الجمعيات التعاونية » واختلاس هؤلاء المسئولين أنفسهم للأسمدة والمبيدات الحشرية ، مما أدى إلى كوارث حقيقية ، كتلك التى انتهت بانهيار إنتاج القطن سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣.

أما النمو الرأسمالى الصناعى ، فلم يبدأ عملياً إلا فى عام ١٩٦١ ليعود إلى الركود فى حوالى عامى ١٩٦٥ - ١٩٦٦

ذلك أن الجهود المبذولة من قبل الهيئات الرسمية (المجلس الدائم للإنتاج ، مصلحة البترول ، المصرف الصناعى ، ثم - اعتباراً من ١٩٥٦ - المؤسسة الاقتصادية) كانت قليلة الأهمية .. فلقد وصل حجم التوظيفات الوطنية من ١٣٪ من الناتج الوطنى عام ١٩٥٢ إلى ١٦٪ عام ١٩٦٠ ، وكانت حصة التوظيفات العامة التى أمنت أساساً هذه الزيادة ، قد صارت من ١٢٪ إلى ٣٥٪ .

إن زيادة التوظيفات فى هذا الإطار تستند أساساً إلى العون الخارجى وخصوصاً الغربى ، أما التوفير المحلى الخاص فهو يرفض سياسة التصنيع ، ويبلغ به الأمر إلى توظيف ٥٠ مليون جنيه مصرى سنوياً فى الإنشاءات الإسكانية ..

أما العون الخارجى فلم يكسب وزناً فى مصر إلا خلال هذا العقد .. لقد كان مجهولاً عملياً تحت النظام القديم ، الذى ظل يكتفى بتشجيع الرساميل الأجنبية الخاصة .. وكان ذلك العون يومها يتلخص فى بضعة ملايين من الجنيهات المصرية فى السنة (بمعدل ١٠ ملايين) موزعة على فائض زراعى تقدمه الولايات المتحدة من جهة ، وعلى سلع تجهيز من جهة أخرى . يقدم ثلثيها الإمبرياليون الغربيون ، وخصوصاً الألمان الغربيون (كروب مثلاً) ويقدم الاتحاد السوفييتى وبقية دول أوروبا الشرقية الباقى (أقل من ثلث حجم المساعدات التى تلقتها مصر من ١٩٥٢ - ١٩٦٠) .

لذلك فإن ميزانية الدولة لم تكن تستطيع إذ ذاك أن تساهم بصورة جدية فى تمويل المشاريع الصناعية الكبرى .. فجهاز الدولة البيروقراطى الضخم ، والموروث عن النظام السابق ، قد نما وتدعم ، اعتباراً من ١٩٥٢ بشكل منتظم (وخصوصاً فى المجالات القمعية) ، وكان يبتلع الجانب الرئيسى من الميزانية .

بل يبدو أن مساهمة الدولة فى المشاريع الصناعية قد تدنت ، بحيث لم تستطع إطلاقاً أن تتجاوز هذا الرقم المتواضع جداً : ١٥ مليون جنيه بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٦ .. وجاء تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ فى الوقت المناسب ليزيد هذه المساهمة فارتفعت حينها إلى ٣٥ مليوناً .

وبعد قوانين ١٩٦١ كثر الحديث عن التخطيط والتنمية ومضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات .

ووضعت الخطة الخمسية آنذاك وفى ذهن واضعيها أحلام كثيرة : معدل نمو يرتفع إلى ٧٪ .. بل تجعل هدفها التمويل المحلى الكامل للنمو ابتداء من ١٩٦٥ .. وتحقيق فائض قدره ٤٠ مليون جنيه عند حلول ذلك التاريخ .

وهكذا كان المخططون يتوقعون - على الورق طبعاً - إيقاف الاستيراد أولاً ، ثم زيادة فى الصادرات ثانياً، وخصوصاً إلى الدول ، الزبائن الجديدة فى العالم العربى وإفريقيا ، وأخيراً تقشفاً إدارياً يوفر الكثير مما يضيع فى الصرف على الأجهزة الحكومية الضخمة .

وقد أظهرت الوقائع أن كل هذه أوهام وأضغاث أحلام .. فبدل التقشف الإدارى المزعوم شوهدت زيادة مذهلة فى النفقات العامة ، من ٥٠٠ مليون فى ١٩٦٠ إلى ١٢٠٠ مليون فى ١٩٦٦ ، وضوعف عدد الموظفين مرتين ونصفاً ! أما العجز العام الذى سببه هذا النمو فقد تحول من أقل من ٧٠٠ مليوناً إلى ٣٥٠ مليوناً ، والأسباب الرئيسية لهذا العجز هى - من جهة - التوسع الدائم فى النفقات العسكرية والأمن ، ومن جهة أخرى ، التبذير الإفرادى الفوضوى للثروة الوطنية .

فى مثل هذه الأوضاع لم يزل اللجوء إلى التمويل الخارجى ، بل تضاعف عشر مرات ، فقد انتقلت المعونة الخارجية من ١٠٠ ملايين تقريباً خلال السنوات السابقة إلى أكثر من ١٠٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٦٤

واعتباراً من ١٩٦١ أصبح الاتحاد السوفييتى والبلدان الشرقية الأخرى هى التى تقدم الجانب الأساسى فى هذه المعونة (أكثر من ثلثى الحجم الكلى) .

أما الباقى فتقدمه الولايات المتحدة بصورة خاصة ، على شكل فائض زراعى .

وعلى هذا قد ازداد الدَّيْن الخارجى إلى أن أصبح عشية العدوان الإسرائيلى فى حزيران (يونية) ١٩٦٧ غير محتمل إطلاقاً : حوالى ٥٠٠ مليون جنيه (أى ما يعادل صادرات سنتين) .

أما الاستيرادات التى كان يفترض أن تتوقف وفقاً للخطة ، فقد انتقلت من ٢٥٠ مليوناً إلى ٤٠٠ مليون جنيه .. فقد جعل استيراد المنتجات المصنوعة يتزايد . وهذا ما يشكل مصدر فشل للنظام ، لأن سياسة الحكومة الاقتصادية كانت قد التزمت علانية أن تحقق اكتفاء البلد الذاتى من المنتجات المصنوعة .

هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه من زيادة ما يستورد من كميات القمح تحت تأثير ما سماه بعضهم « حالة من المجاعة مستورة » .. كما أن اللجوء إلى التضخم المالى قد تجاوز بعد الآن ٧٥ مليون جنيه فى السنة ، فأصبح أعلى ثلاث مرات مما كان عليه عشية إنطلاق الخطة .

وبعد ذلك كله تحملت جماهير الشعب عبء زيادة الأسعار بنسبة ٣٠٪ خلال سنتين .

فى ظل هذه الشروط ، لم يكن النظام يستطيع ، حتى أن يعطى بداية حل لمشكلة اليد العاملة الفائضة ، لذلك فإن البطالة قد زادت [١] .

على أننا إذا غضضنا الطرف عن الأرقام وما تدل عليه ، وما يمكن أن يثار من جدل حولها بين الأنصار والخصوم ، فهناك شىء لا ينكره أحد ولا يحاول فيه ، وهو شعور كل الطبقات بالضائقة الاقتصادية التى أخذت بخناقهم ، وتصاعد موجة الغلاء التى شملت الحاجيات والضروريات . فضلاً عن الكماليات ، وإقبال الناس على الاستهلاك والإسراف فى الإنفاق ، حيث لم يعودوا يأمنون على مستقبل المشروعات الخاصة التى ينمون عن طريقها مدخراتهم إلى غير ذلك من الظواهر التى يلمسها كافة الناس ، بل يعيشونها .

ولقد قال محمد حسنين هيكل فى حديثه إلى مجلة « الصياد » البيروتية فى يونية (حزيران) ١٩٧١ :

« إن عبد الناصر كان من آماله أن تزول من مصر طبقة الخدم ، وعمال التراحيل .. ولكن الاشتراكية الناصرية لم تستطع أن تحقق هذا ولا ذاك ، بل أصبحت مصر - فى عهدها الاشتراكى - أكبر بلد يورد خدماً للأقطار العربية الرأسمالية .. ومثلها أو يليها سوريا الثورية الاشتراكية أيضاً .. ومعنى هذا : أن المواطن - أو المواطنة - فى هذين البلدين لم يجد عملاً أفضل من الهجرة والاغتراب للخدمة فى بيوت الأثرياء » ! [٢] .

* *

● الطبقة الجديدة :

سيقول الاشتراكيون الثوريون فى معرض المباهاة والافتخار :

إننا قضينا على « تحالف الإقطاع ورأس المال المستغل » ... وأقمنا مقامه

---

(١) الصراع الطبقى فى مصر ص ٢٢٦ - ٢٣٢

(٢) انظر : « ماذا يريد الشعب المصرى » لجلال كشك .

« تحالف قوى الشعب العامل » .. ولكن الذى يهمنا هو النتائج ، فما الذى سيستفيده الشعب العامل إن أزيلت طبقة قديمة مستغلة ، وحلّت محلها طبقة مستغلة جديدة ، لعلها أعتى من سابقتها وأظلم وأطغى ؟

إن الظلم ظلم مهما يكن اسم صاحبه وعنوانه ، ولن يخفف من الظلم أن يقترفه ظالم صغير ، بدل ظالم كبير ، أو مستغل جديد ، مكان مستغل قديم . أو أن يكون الظلم الجديد باسم الثورية والاشتراكية ، بعد أن كان الظلم القديم باسم الديمقراطية والحرية الاقتصادية .. ولنقرأ بعض ما كشفت عنه الأحداث بعد نكسة ١٩٦٧ وتغيير ١٩٧١ :

• ٣. غرفة نوم إيطالية لضابط واحد :

نشرت جريدة « الأنوار » الموالية للقاهرة (بيروت - ٨ سبتمبر ١٩٦٧) التقرير الإخبارى التالى :

« القاهرة - من سعيد فريحة :

وكان الاستغلال فى الماضى مقتصراً على « قالب الجبن » الذى هو عبارة عن مصاريف سرية ، وعمليات استيراد ، ووظائف فى الشركات والمؤسسات المؤممة ، وشقق أنيقة تابعة للحراسة ، وغير ذلك من مصادر الانتفاع التى تطبق عليها « شلة الجرذان » من وراء ظهر المشير ، بكثير من الجرأة والطمأنينة .

مفروشات : مثال ذلك أن أحد « الجرذان » استورد فى يوم من الأيام ، وباسم المشير ، وبدون علمه طبعاً ، ثلاثين غرفة نوم من إيطاليا ، وكانت المفروشات كلها من نوع « اللاكييه المذهب » النادر .

وقام بشراء هذه المفروشات الثمينة من إيطاليا تاجر معروف ما لبث أن استلمها هو نفسه فى مصر .

وأسماء وهمية - ومثل آخر : إن مئات السيارات كانت تخرج من « مصنع نصر » بأسماء وهمية .. والأمثلة الكثيرة ، ورأس الشلة واحد ، هو السيد

على شفيق المدير السابق لمكتب المشير عامر ، وقد اعتقل فى جملة مَن اعتقل أخيراً .. وكان السيد على شفيق قد أقصى عن منصبه بعد افتضاح اللعبة ، ولم يحاكم مراعاة لشعور المشير .

الطبقة الخاصة : ومع الأيام ، اتسع نطاق الاستغلال وتعددت أساليبه وأهدافه ، وتضخمت منافعه ، حتى صارت هناك طبقة خاصة من الضباط حلّت محل طبقة ما قبل الثورة .

وتسللت هذه الطبقة ، أكثر ما تسللت ، إلى المناصب الإدارية والوظائف الحكومية والمراكز الديبلوماسية فى الخارج .. وكان مكتب المشير يرعى هذه الطبقة ، كما كان صاحب القلب الطيب يغدق عليها الكثير من حبه وعطفه وحمايته .

شروق شمس : واسم آخر من الأسماء التى لمعت فى ظل عطف المشير ، هو السيد شمس بدران وزير الحربية السابق ، والمعتقَل فى الحركة الأخيرة .

لقد كان السيد بدران مديراً لمكتب المشير للشئون العسكرية .. وكان كعلى شفيق ، نافذاً ومسيطراً .. ثم طغى عليه فى مجال النفوذ والسيطرة حتى تمكن من إقصائه بالتهمة التى بقيت بدون حساب ولا عتاب ، وفى العام الماضى ، حيث شكلت وزارة صدقى سليمان تولى شمس بدران وزارة الحربية بطلب من المشير وبإلحاح شديد منه .

وبقيت الطبقة هى الطبقة ، بل ازدادت شأناً وخطورة حتى أصبح التعيين فى المراكز الحساسة وقفاً عليها ، لا على الأكفاء والمستحقين من خارجها .

وكان بعد ذلك أن استعدت مصر لمواجهة العدوان بهذه الطبقة وبوزير حربيتها شمس بدران ، وبقائد قواتها الجوية صدقى محمود ، وبقائد قوات الصاعقة جلال الهريدى ، وبقائد أسطولها الفريق سليمان عزت » .

* *

● چنرالات ثوريون بدفاتر شيكات ضخمة :

وكتبت جريدة « الأنوار » نقلاً عن وكالة نوفوستى السوفييتية فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ تقول :

« استغلال النفوذ : وتغيرت كلياً علاقة الكثير من الضباط بالخدمة فى القوات المسلحة نفسها . وكانوا يستغلون نفوذهم من أجل تحسين أوضاعهم الخاصة .. فكثير من الجنرالات والضباط الكبار الذين يخرجون من الجيش بعد انتهاء مدة خدمتهم كانوا يتسلمون مراكز رفيعة فى جهاز الدولة والصناعة ، وما أكثر ما كانت الحكومة تتوجه إلى الجيش بنداء لمساعدتها فى إعادة النظام فى هذه المؤسسة الحكومية أو تلك .. وتحول انتقال الملاكات العسكرية من الجيش إلى جهاز الدولة والاقتصاد بمرور الزمن إلى تقليد دائم .. لقد كانوا فى المراكز الجديدة يتمتعون بإمكانيات كبيرة لتحسين أوضاعهم الخاصة .. إن هؤلاء الجنرالات والضباط أصبحوا يملكون دفاتر شيكات وحسابات فى البنوك .. وهناك حوادث تشير إلى أنه فتحت لهم حسابات فى البنوك الأجنبية حيث كانت توضع عملة أجنبية ، وظهر نوع من الضباط المالكين الذين كانوا يعملون فى التجارة عوضاً عن تحضير الجنود والضباط عسكرياً .. ومنذ سنتين بدأت بعض الصحف المصرية بالكتابة عن « بيروقراطية جديدة » وكان المقصود هنا أولئك الضباط الذين استلموا مراكز رفيعة ورواتب فى جهاز الدولة .. وتكلم أحد محدثينا بمرارة عن هذه الطبقة الخاصة ووصفها بأنها من جنس خاص من الناس وضعت مصالحها الشخصية فوق مصالح الدولة .

البورجوازية العسكرية : لقد انتشر فى هذه الأيام ، فى الجمهورية العربية المتحدة ، اصطلاح « البرجوازية العسكرية » .. وقد سبق أن كتبت عنها الصحف القاهرية ، ولكن مثل هؤلاء الصحفيين الذين كانوا يتكلمون بصراحة عن رأيهم كانوا عرضة للفصل ، حتى إن بعضهم قد جُرِّدوا من مناصبهم أو هُدِّدوا بأشياء غير سارة أخرى .. ذلك لأن الجيش هو قائد الثورة ولا يجوز فى أى حال من الأحوال التشهير به » .

وبعد تغيير ١٥ مايو ١٩٧١ نقرأ صوراً جديدة مذهلة عن الإثراء غير المشروع ، عن طريق استغلال النفوذ ، أو الاستناد إلى مراكز القوى فى الجيش أو فى السُلطة الحكومية أو الشعبية .

فى صحيفة « أخبار اليوم » فى ٢٩ مايو ١٩٧١ نطالع هذه العناوين :

« ٦ مليون جنيه كان يحصل عليها الاتحاد الاشتراكى سنوياً ، ولا توجد ميزانية !

الإيرادات :

اشتراكات ٨ مليون عضو	١ر٥ مليون جنيه
دور النشر والهيئات	٣٨ . ألف جنيه
فصول الخدمات	٩٣ . ألف جنيه
تبرعات الجماهير	٤٢ . ألف جنيه
إعانات الحكومة	٣ر٢ مليون جنيه

المصروفات :

٢٥ . جنيهاً - بدل طبيعة عمل لأمانة المحافظة .

١٥ جنيهاً - بدل طبيعة عمل لأمين القسم .

٢٧ جنيهاً - بدل طبيعة عمل لأمين مساعد المحافظة .

٣٥ . جنيهاً - بدل طبيعة عمل للأمين العام للمحافظة .

١٦٥ جنيهاً - مصاريف سيارة خاصة - شهرياً - لكل أمين ومساعده » .

وتقول الصحيفة :

« كشفت التحقيقات التى تجريها النيابة العامة مع أعضاء التنظيم السرى بالاتحاد الاشتراكى عن وجود اختلاسات ومخالفات مالية خطيرة .. فأحد الأعضاء حوّل ٢٥ ألف جنيه باسم زوجته .. وآخر حوّل خمسة آلاف جنيه باسمه .. وثالث أمر بصرف شيك بألف جنيه لاستقبال سيادته » !

وتذكر الصحيفة : أن أعضاء التنظيم كانوا يسافرون إلى الخارج بلا حساب .. وأن وفداً أجنبياً دعى ، وهو مكوّن من أربعين عضواً ، فُعيِّن لمرافقته !١٦.

وهكذا يبدو أن العدالة والفرص المتكافئة لجميع المواطنين لم تكن إلا وهماً ، وأن كل ما حدث محو طبقة لتحل مكانها أخرى .. لعلها أطغى من سابقتها ..

ويكتب الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى الكاتب الاشتراكى المعروف وغيره بالأخبار عدة مقالات نارية يفضحون بها الطبقة الجديدة ويعرونها بعد تسترها بالحكم والسلطان .

* *

● التأميم والعمال :

وسيقول الاشتراكيون الثوريون أيضاً : إننا « أممنا » كثيراً من المصانع والمؤسسات الكبرى التى كان يملكها الرأسماليون المستغلون .. ونقلنا ملكيتها إلى الشعب ، لصالح الطبقات العاملة ، التى أصبحت - بفضل التأميم - تعمل فى ملكها ، بعد أن كانت تعمل أجيرة عند فرد أو شركة خاصة ، هى التى تملك المصنع أو المؤسسة .

وهكذا يبرز الثوريون العرب التأميم نظرياً بصورة براّقة مغرية ، فهو عبارة عن انتقال المشاريع الصناعية والتجارية من ملِكية الأفراد والشركات الخاصة إلى ملكية الشعب . فهل هذا صحيح ؟

إن هذا يكون صحيحاً لو صحّ القول بأن خزينة الدولة هى ملك الشعب .. ولكن هذا لا يمنع الأفراد أحياناً من أن يتضوروا جوعاً فى حين أن خزينة الدولة تعج بالأموال .. فالفرد لا يملك جزءاً من خزينة الدولة .. فى حين تتصرف في الخزينة الحكومات التى يحق لها وحدها - فى النظم السياسية غير المستندة على انتخابات عامة وعلى مراقبة النفقات والواردات من مجالس منتخبة - أن تنفق

أموال الخزينة حسبما تريد : على حماية النظام مثلاً ، بإنشاء دوائر المباحث والأمن المتنوعة ، أو على تقوية الجيوش ، أو على الدعاية ، أو على شئون أخرى : كتعميم التليفزيون والراديو لإسماع الناس صوت الدعاية الحكومية وإلهائهم بها عما يحتاجون إليه ويشعرون به .

فالتأميم لا يؤدى إلى انتقال ملكية المشروع من مالكه الخاص إلي العمال ، بل إلى مالك آخر هو الدولة ، وعملياً إلى القائمين على الدولة .أما شروط العمل وأجور العمال وغير ذلك من الشئون فلا علاقة لها بالتأميم وعدمه .. إن هذه الشروط تتأثر عملياً بالتشريع التقدمى الذى يستهدف تحقيق العدل الاجتماعى .. وهذا التشريع يمكن تطبيقه سواء أكانت المشاريع مؤممة وملكاً للدولة أو غير مؤممة وملكاً للأفراد ، لا فرق فى ذلك .

هذا من الوجهة النظرية ، أما من الوجهة العملية فإن أوضاع العمال وحقوقهم أفضل بكثير فى المشاريع الخاصة منها فى المشاريع الحكومية المؤممة .

فالعامل فى المشاريع الخاصة ، يقف - بواسطة النقابة - موقف الند للند أمام رب العمل .. إن النقابات تناقش رب العمل فى كل ما يتعلق بالعمل ، مناقشة جدية مبنية على دراسة دقيقة ، وتضطره للتسليم بحقوق العامل ومطالبه ، إما بالإقناع أو بالتحكيم ، أو باستعمال سلاحها الأقوى وهو الإضراب ، والعمال بمجموعهم قوة سياسية كبرى تؤثر تأثيراً قوياً فى دفع التشريع إلى الناحية التقدمية .

أما فى المنشاريع المؤممة ، فرب العمل هو الدولة .. وإذا كانت الحكومة غير منبثقة عن انتخابات حرة ضمن نظام ديمقراطى ودستورى صحيح ، فمن الهزء والسخرية أن يقال بأن النقابة ند للحكومة التى هى رب العمل ! إن الدولة فى هذه الحالة - وهى رب العمل - تقرر ما تشاء بخصوص شروط العمل ، وأجور العمال ، وليس لهؤلاء أن يعترضوا ... فذلك يعتبر إخلالاً بالنظام العام ،

وتحدياً لسُلطة الدولة الاشتراكية .. وهكذا ، فالسلاح الأقوى الذى تملكه النقابات - وهو الإضراب - مشلول .. والنقابات نفسها لا يمكن أن تكون حرة فى نظام اشتراكى ، إذ لا بد للدولة من أن تشرف على تكوينها وتوجيهها .

وبكلمة واحدة : إن النقابات الممثلة للعمال تصل إلى أوج قوتها فى نظام المشاريع الخاصة ، وتفقد قوتها وتأثيرها فى نظام التأميم ، لتصبح آلة فى يد النظام السياسى القائم .. لأن الدولة الاشتراكية ، غير المنبثقة عن انتخابات عامة ، لا بد لها من أن تتولى مباشرة تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .. والمالك للمشاريع - وهو الدولة - يصبح آنئذ صاحب السيادة الفعلية ، الذى لا يقبل مساومة ولا مناقشة مع العمال .. لنفرض أنه برّ بالعمال عملاً بعقيدته الاشتراكية ، ولكن الظروف المالية والاقتصادية ، وضرورات إنشاء المشاريع وتمويلها وتوسيعها ، تضطره لأن يطلب من العمال التضحية بأجورهم وبساعات عملهم وبشروطها ، وليس لهم إلا الطاعة والإذعان ، ولنفترض أيضاً أن الدولة الاشتراكية عمدت إلى زيادة أجور العمال مع تخفيض ساعات العمل وغير ذلك من التدابير ، حباً لاكتساب تأييدهم ومناصرتهم .. إن نفقات الإنتاج تزيد آنئذ ، مما يستدعى زيادة الأسعار . ولكن زيادة الأسعار غير مستحبة ، لأنها تفقد الدولة تأييد المستهلكين ، وهم الكثرة الكبرى ، ولا بد للدولة الاشتراكية من أن تتجنبها .. فمَن يدفع إذن خسائر الإنتاج ؟ إنه مجموع الشعب عن طريق الضرائب .. وهكذا فالشعب يتناول باليد الواحدة ثم يعطى ما تناوله باليد الأخرى .. و « مكاسب العمال » تصبح عبارة عن وهم تتبدد آثاره بعد قليل وهذا سبب انخفاض مستوى المعيشة عموماً فى الدول الاشتراكية ، فيما عدا طبقات الحكوميين من رجال الحزب .

ولم يكن وضع العمال فى المشاريع الحكومية فى أى بلد من بلاد العالم ممتازاً حتى ولا مساوياً لوضعهم فى المشاريع الخاصة .. إن أعلى مستوى لحقوق العمال ولأجورهم وبالتالى لمستوى معيشتهم هو فى أمريكا الشمالية وسويسرا ،

وفى البلاد التى تمارس حرية النشاط الاقتصادى وتعتمد على الأفراد والشركات الخاصة لتأمين رفاهية البلاد بزيادة الإنتاج [١] .

* *

● أطعموا الشعب شعارات !

الشىء الوحيد الذى نجح فيه الاشتراكيون الثوريون هو « الشعارات » !

لقد نجحوا فى إسقاط الواجهات والشعارات الليبرالية الديمقراطية ، وأحلوا محلها شعارات الاشتراكية اليسارية : الثورة ، والتغيير الثورى ، والحل الثورى ، والتفكير الثورى ، والسلوك الثورى ، ومجتمع الكفاية والعدل ، ومجتمع الإنتاج والخدمات ، ومجتمع العمال والفلاحين ، وملكية الشعب ، وحماية الشعب ، والتقدمية والتحررية والجماهيرية وتذويب الفوارق بين الطبقات ، وبناء التقدم ومحاربة التخلف .. و .. و ...

إلى غير ذلك من الشعارات الضخمة الفخمة ، التى أصبحت فناً يجيده اليساريون ويتدارسونه ويتوارثونه .. وصار له بينهم « سوق » رائجة ، كثيراً ما تقوم فيها « المزايدات » والمنافسات ، فتبلغ « حمى الشعارات » منتهاها .

فإن كان للاشتراكيين من حكام العرب شىء يفخرون بتحقيقه فهو هذه « الثروة » من الشعارات !

ولكن من سوء حظهم ، أن الشعارات لا تعمر البلاد من خراب ، ولا تكسو العباد من عرى ، أو تطعمهم من جوع ، أو تؤمنهم من خوف !

من سوء حظهم أن الشعارات لا تُصرف فى « بنك » ولا تُشترى بها سلعة ، ولا يُنال بها مطلب ، ولا يُطرد بها عدو من أرض احتلها بالسيف .

ولقد صدق « خروشوف » - الرئيس السوفييتى المعزول - حين صرّح فى هنغاريا فى شهر ديسمبر سنة ١٩٦٤ قائلاً ، بأسلوبه الساخر :

---

(١) انظر : « الديمقراطية التقدمية والاشتراكية الثورية » للدكتور عدنان الأتاسى ص ١٦٩ - ١٧٢

« إذا لم نعد الشعب بشيء أفضل من « الثورة » فإنهم سيحكون رؤوسهم ويقولون : أليس من الأفضل لنا أن نحصل على « الجولاش » إذا لم نطعم الشعب غير الشعارات الثورية ، فإنهم قد يصغون اليوم ، وقد يصغون غداً ، وقد يصغون بعد غد ، ولكنهم فى اليوم الرابع سيقولون : اذهب إلى الجحيم » [١] .

وفى خطاب ألقاه فى جلسة مجلس السوفييت الأعلى قال : « إن غايته الأولى هى تأمين الرفاهية للشعب ، وإن تزويد الشعب بحاجاته يجب أن يأتى قبل العقائديات والنظريات » !! [٢] .

وقبل ذلك سئل إمامهم « لينين » عن الاشتراكية فقال : « الاشتراكية هى تعميم الكهرباء فى روسيا » !!

* * *

(١) الأوبزرفر ١٩٦٤/١٢/٢١ ، عن النكسة والخطأ ص ٨٨

(٢) جريدة « الحياة » البيروتية ١٩٦٤/٧/١٤ ، المصدر السابق .

obeikandl.com